النفايات الطبية في المغرب.....أي تدبير؟

الآفة أضحت تهدد الوسط البيئي و الساكنة، و مختلف الجهات معنية

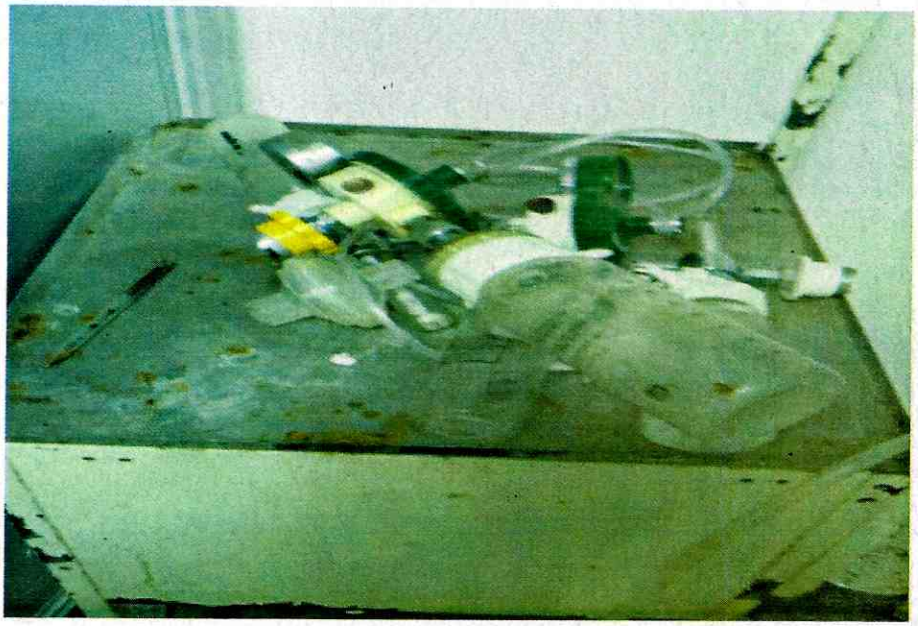

صورة لبعض المعدات الطبية الملقاة بأحد
أروقة مستشفى ابن رشد

يشكل التخلص من النفايات الطبية و الصيدلية هاجسا حقيقيا، لمهنيي قطاع الصحة و السلطات العمومية و الرأي العام المغربي، الذي يبدو غير واع بخطورة هذه الآفة التي تتهدد الساكنة المغربية.

وتعرف النفايات الطبية على أنها تلك الناتجة عن عمليات التشخيص والعلاج و الابحاث في المستشفيات و المراكز الصحية و العيادات و مراكز البحث العلمي و المرافق البيطرية، بالإضافة إلى أماكن تصنيع و تخزين الأدوية و المواد الحيوية. و قد باتت تعرف حديثا بنفايات الرعاية الصحية.

و قد وردت في تقرير مجلة المغرس الإلكترونية إحصائيات مرعبة، تفيد أن السرير الواحد في مستشفيات المغرب، ينتج ما يعادل 5 كيلوغرامات من النفايات الطبية يوميًا،وأن حجم النفايات في المغرب يتوقع أن يرتفع في سنة 2020 إلى نحو 12 مليون طنًا، مما يشكل تحديا حقيقيا أمام الجهات المسؤولة في قطاع الصحة، و يبرز ضرورة التفكير في كيفية معالجتها بشكل يضمن بيئة صحية وسليمة للمواطن.

أمام هذا الرقم المخيف نتساءل:**هل نجح المغرب فعلا في تدبير هذا المشكل بعقلانية؟ هل يشمل هذا التدبير العقلاني كل المؤسسات الصحية، العمومية منها و الخاصة، ومراكز العلاج المنتشرة في الأحياء؟و إلى أي مدى يتطابق الخطاب الرسمي الذي يؤكد سيطرته على المشكل، مع الواقع المعيش؟**

و مساهمة منا في تحسيس المواطن و توعيته بخطورة الأمر، و حثه على صنع بيئة سليمة، قررنا حمل أسئلتنا إلى المسؤولين داخل المراكز الصحية، لإجراء مقابلات و أخذ شهادات، و الوقوف على مختلف الإجراءات المتخذة لمعالجة هذا الملف، و الانتقال إلى عين المكان، لمعاينة مدى الالتزام بالمساطر القانونية المنظمة لهذه العملية.

بداية، زرنا مركز حفظ الصحة-عمالة عين السبع الحي المحمدي/مقاطعة 42، يوم الجمعة، في الرابع من مارس2011 ، على الساعة45 :10، حيث اتصلنا بالمسؤولة عن المركز، و التي أجابت عن أسئلتنا الآتية:

***ما هي الوظائف التي تقومون بها في هذا المركز؟**

"مركزنا يهتم أساسا بتوزيع الأدوية على مرضى داء السكري، كما يحرص على نظافة المحيط، مع مراقبة المحلات التجارية، خاصة تلك التي توفر المواد الاستهلاكية، حيث نقوم بإرسال مسؤول يقوم بمعاينة تواريخ صلاحيتها و كيفية حفظها. و نحن نسهر أيضا على أن يخضع أصحاب هذه المحلات لفحوصات طبية شاملة، لتشخيص أية حالة مرضية ممكنة، تفاديا لأي ضرر يمكن أن يلحق صحة المواطن."

***ما نوعية النفايات الطبية التي يتم طرحها داخل هذا المركز؟**

"لحسن الحظ، فنوعية الخدمات التي نقدمها للمواطنين لا تساهم في طرح أية نفايات طبية، فهي لا تتجاوز كما قلت سابقا، تقديم الدواء والمراقبة. نحن لا نستعمل أية أدوات طبية حادة أوأشياء مشابهة. فنحن لسنا تابعين لوزارة الصحة، بل لوزارة الداخلية."

***هل من لجنة مراقبة لمصلحتكم ؟**

"نعم بالطبع، نحن مراقبون من طرف مجلس المدينة، الذي يقوم دوريا بإرسال لجان مختصة في هذا المجال."

جهلنا التام لأدوار هذه المراكز الفعالة أدهشنا، و معرفتنا أنه تابع لوزارة الداخلية، جعلتنا ندرك أن جميع الجهات معنية بصحة المواطن.

انتقلنا مباشرة بعد ذلك، و في تمام الساعة30 :11 إلى مستشفى محمد الخامس التابع لنفس العمالة، والواقع وسط حي المشروع بالحي المحمدي، من أجل تحديد موعد لمقابلة كل من مدير المستشفى ومسؤول في المندوبية، و تهييئ الأوراق الإدارية و الطلبات السانحة بذلك. فتحدد موعدنا يوم الثلاثاء 8 مارس 2011 على الساعة30 :10، حيث التقينا السيد عبد الله شقور، رئيس المصالح الإدارية و الاقتصادية و القانونية بمندوبية وزارة الصحة-عمالة عين السبع الحي المحمدي، الذي أبدى استعداده لتقديم المساعدة و الإجابة عن تساؤلاتنا، و كان هذا أهم ما جاء في حوارنا:

***ما تعريفكم للنفايات الطبية و ما هي أنواعها؟**

"النفايات الطبية هي كل النفايات التي تخلفها مختلف الأنشطة التي تقام داخل المؤسسات الصحية، كعمليات التشخيص و المعالجة و العمليات الجراحية.....إلخ. و هي تصنف أساسا إلى نوعين

أساسين: نفايات غير خطيرة او عادية مشابهة للنفايات المنزلية، و اخرى خطيرة، كالأدوات الحادة، المواد المشعة، الأدوية منتهية الصلاحية و أكياس الدم الفاسدة مثلا."

*كيف تتعاملون مع هذه النفايات؟

هذا المستشفى من بين المؤسسات الصحية التي عقدت صفقة مع شركة "Athisa- Maroc "

الواقعة بمدينة تطوان، حيث نتوفر هنا على مصلحة خاصة لجمع النفايات في حاويات خاصة و قابلة للإغلاق بإحكام، لتنقل بعد ذلك عبر شاحنات إلى منطقة قرب تطوان، ليتم بعد ذلك إحراقها بطرق خاصة."

*ألن تضر الغازات المنبعثة بالمحيط البيئي و الساكنة؟

"عملية الإحراق تتم في آليات خاصة، مع إضافة مواد تنقص من معدل انبعاث الغازات، لكننا لسنا مسؤولين عن هذا، فمسؤوليتنا تتوقف ما أن تتجاوز الشاحنات مدخل المستشفى."

بعد هذا، قمنا رفقة السيد فوزي، و هو مسؤول إداري، بالتوجه إلى مصلحة جمع النفايات، لنكمل بعد ذلك جولتنا في المستشفى، و نلتقي مسؤولين من مصلحة حفظ الصحة: السيدة جميلة بوبية و السيد الدرهم، و اللذين أكدا ما جاء على لسان السيد شقور.

كل هذه المعطيات جعلتنا نتأكد من أن هذا المستشفى يعطي صورة مشرفة عن باقي المؤسسات الصحية المغربية، ما جعله يتبوأ المرتبة الأولى جهويا، و الخامسة وطنيا على مستوى النظافة و التدبير. فمساحته الصغيرة جعلت تدبير النفايات عملية غير مستعصية.

خطوتنا التالية كانت نحو مؤسسة أكبر من حيث المساحة و الاختصاصات: المستشفى الجامعي ابن رشد. كان ذلك يوم الجمعة 11 مارس 2011 على الساعة 11:45 ، و لم ننجح في تجاوز المدخل الرئيسي إلا عند الساعة 12:45، بعد انتزاع موافقة من الإداريين. و لهذا، فنحن نطالب الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بالعمل على تسهيل هذه الإجراءات. استقبلنا هناك السيد محمد الطاهري، الذي يعمل تقنيا في مصلحة حفظ الصحة. كانت إجاباته مطابقة لما ذكره السيد عبد الله شقور. مع بعض الإضافات: **"توضع النفايات العادية أو المنزلية داخل حاويات خضراء، النفايات الكيميائية أو المشعة في حاويات حمراء،فيم توضع الأدوات الحادة و القاطعة في حاويات صفراء أصغر حجما، و قابلة للاستعمال مرة واحدة فقط".**

و خلال زيارتنا هذه، لم نسجل أية خروقات خطيرة، ما عدا وجود ما يشبه مطرحا للنفايات داخل المستشفى، تغلب عليه النفايات المنزلية، ما لا يجب بتاتا توفره في منشآت يفترض أن يكون هدفها الأساسي هو مواجهة الأمراض ورعاية المواطن.

صورة لمطرح النفايات بالمستشفى الجامعي ابن رشد

وعلى الرغم من أن أغلب الشهادات أفادت بأن الشركة الأجنبية المعنية تقوم بعملها على أحسن وجه، إلا أنه عند تتبعنا للمراحل المتبعة للتخلص من هذه النفايات، وجدنا أن الطريقة المستخدمة غير آمنة، لكونها تنتج غازات سامة، أدت إلى إغماء مجموعة من النساء اللواتي يعملن في المنطقة الصناعية بتطوان، حسب ما أوردته جريدة **"Le matin ."**

فما حدود مسؤولية كل من المستشفى و الشركة، خاصة أن الإدارة أكدت انتهاء مسؤوليتها بمجرد استلام الشركة للنفايات؟

نحن نثني على المجهودات التي تقوم بها الدولة قصد التدبير المعقلن لهذه النفايات، لكن بالرغم من هذه الإجراءات، فإن المغرب لم يتمكن بعد من تطويق كل الجوانب المتعلقة بهذه العملية. فالتعاقد مع شركة لا يعني تملص المستشفيات من مسؤوليتها تجاه التعامل مع مخلفاتها الطبية. من هنا ضرورة تفعيل أجهزة المراقبة، و تحويل هذه العملية من مجرد صفقة تجارية، إلى عمل وطني مشترك، خدمة لمصالح المواطنين. فيظل بذلك التساؤل قائما: **ما مصير النفايات التي تطرحها المراكز الصحية التي لا تملك الإمكانيات المادية اللازمة للتعاقد مع شركات مختصة؟ و كيف سيواجه المغرب ما يعادل 12 مليون طن من النفايات الطبية في أفق سنة 2020 ؟**

هذا الروبورتاج من إنجاز التلاميذ:

1. مريم المرابط
2. جيهان الفر يدي
3. هناء بوتراسية
4. عبد المعز الرئيسي
5. أيوب عزوزي
6. اميمة وهبي

وتحت تأطير الأستاذين:

- حسن فراح
- هنية سابق.